

# تقرير الرصد العالمي 2008

الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة: برنامج عمل لتحقيق التنمية  
الإشراكية والمستدامة

## ملخص تنفيذي

الرسائل الرئيسية التي يتضمنها تقرير الرصد العالمي 2008 واضحة: هناك حاجة إلى إجراءات عاجلة لمساعدة العالم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بحلول عام 2015؛ وهناك أيضا حاجة إلى إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ الذي يهدد رفاهة جميع البلدان، ولكن بصورة خاصة البلدان الفقيرة والفقراء. إن هدفي التنمية واستدامة البيئة مترابطان ترابطا وثيقا، وهناك أوجه تكامل كثيرة بين مساري تحقيق هذين الهدفين.

### الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة عند نقطة منتصف المدة

يقدم تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة عند نقطة منتصف المدة صورة مختلطة، وهي صورة تتضمن إحراز تقدم هام ووجود تحديات صعبة. يدعو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة إلى تخفيض أعداد الفقراء المدقعين والجوعى بنسبة النصف. وعلى الرغم من أن الهدف المتعلق بالفقر يحتمل أن يتحقق على المستوى العالمي، بفضل الطفرة الرائعة في النمو الاقتصادي العالمي على مدى السنوات العشر الماضية، فإن هناك قصورا خطيرا في محاربة الجوع وسوء التغذية. وقد خلق ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا بهذه القضايا، ولكن هناك حاجة إلى المزيد. وعلى أساس الاتجاهات الحالية، لا يحتمل أن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة المتعلقة بالتنمية البشرية. وتبدو الآفاق أَوْخَم ما تكون بالنسبة لهدفي تخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، ولكن من المحتمل أيضا حدوث قصور بالنسبة لأهداف إتمام المرحلة الابتدائية من التعليم، وتمكين النساء، والصرف الصحي.

في إطار هذه الصورة العامة، هناك قدر كبير من التفاوت عبر المناطق والبلدان المختلفة. على مستوى المناطق، تعتبر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء متخلفة عن الركب بالنسبة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، بما في ذلك هدف تخفيض أعداد الفقراء، على الرغم من أن بلدانا كثيرة في المنطقة تتمتع

الآن بتحسن في أداء النمو. أما منطقة جنوب آسيا فإنها متخلفة عن الركب بالنسبة لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية المتعلقة بالتنمية البشرية، على الرغم من أنها يحتمل أن تحقق هدف تخفيض أعداد الفقراء. وعلى المستوى القطري، وعلى أساس الاتجاهات الحالية، فإن معظم البلدان تقف خارج المسار المؤدي لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، بينما البلدان ذات الأوضاع الهشة متخلفة عن الركب بصورة شديدة الخطورة.

ومع ذلك لا تزال معظم الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة قابلة للتحقيق بالنسبة لمعظم البلدان إذا بذلت جهود أقوى من جانب البلدان نفسها ومن جانب شركائها في التنمية. إذ يجب إسراع خطى التقدم وجعله أكثر إشراكا. والاهتمام الدولي المرتبط بنقطة منتصف المدة حتى موعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة يجعل عام 2008 سنة حاسمة لتحقيق قوة الدفع الضرورية. وتتيح الاجتماعات الرفيعة المستوى المزمع عقدها خلال السنة فرصة للاتفاق على أولويات العمل والمعالج الرئيسية لرصد التقدم المحرز.

### التنمية واستدامة البيئة

وفي نفس الوقت، واستفادة من نتائج المؤتمر الذي عقد في مدينة بالي الإندونيسية في ديسمبر 2007، يعتبر عام 2008 أيضا سنة هامة لإحراز تقدم في برنامج العمل الخاص بتغيير المناخ. فالهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة يؤكد على الصلات القوية بين التنمية واستدامة البيئة، وهي الفكرة الخاصة التي يتناولها تقرير الرصد العالمي لهذه السنة. إذ إن ضمان استدامة البيئة أمر ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى ومواصلة النمو والتنمية في الأمد الطويل.

إن اتخاذ إجراءات مبكرة للتحكم في انبعاثات غازات الدفيئة سيخفض بصورة هامة تكاليف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وحتى لو كلفت جهود تثبيت مستويات انبعاثات غازات الدفيئة بالنجاح، فسيستمر حدوث قدر من الاحترار والآثار المرتبطة به في العقود القادمة. وستكون البلدان النامية أكثر البلدان تأثرا بذلك. وخلال التسعينيات (من القرن الماضي)، تأثر حوالي 200 مليون شخص في المتوسط سنويا بكارث ذات صلة بالمناخ في البلدان النامية، مقابل حوالي مليون شخص في البلدان المتقدمة. والاعتماد الأشد على الموارد الطبيعية والزراعة في البلدان الفقيرة يجعلها أكثر عرضة لآثار تغير المناخ، وفقرها وانعدام التنمية فيها يجعلانها أقل قدرة على التكيف معها. ولذلك فإن التنمية والتكيف والتخفيف مرتبطة ارتباطا وثيقا.

### التنمية الإشرافية والمستدامة: برنامج عمل مؤلف من ست نقاط

لإسراع خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وتوسيع نطاقه، ولضمان استدامة ذلك التقدم، يقترح التقرير برنامج عمل يتألف من ست نقاط لتحقيق التنمية الإشرافية والمستدامة.

#### 1. مواصلة وتوسيع نطاق قوة الدفع نحو النمو

- يتعين أن يكون النمو القوي والإشرافي محور الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. ويتعين أن تحقق البلدان الفقيرة معدل نمو سنوي إجمالي الناتج المحلي يبلغ 7 في المائة أو أكثر لإحداث أثر جدي على الفقر.
- هناك حاجة إلى جهود منسقة أقوى لحفز النمو في البلدان المتخلفة عن الركب في أفريقيا ومناطق أخرى وفي الدول الهشة. وبينما تحسن معدل النمو في أفريقيا، فإن حوالي ثلث سكان المنطقة فقط يعيشون في بلدان حققت نموا متواصلا في إجمالي الناتج المحلي يبلغ 7 في المائة أو أكثر في السنوات العشر الماضية. وبينما تتفاوت أولويات سياسات النمو المحددة من بلد إلى آخر، فإن ثلاثة مجالات تبرز باعتبارها جوهرية لتحقيق النمو القوي عبر البلدان المختلفة: سياسات الاقتصاد الكلي السليمة؛ وبيئة الاستثمار الخاص المؤاتية، بما في ذلك إمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية الرئيسية؛ وحسن إدارة نظام الحكم (الحكم الرشيد). وفي الدول الهشة، يعتبر تحسين بيئة إدارة نظام الحكم، إلى جانب تحسين أوضاع الأمن، أمرا حاسم الأهمية.

- في بلدان كثيرة في أفريقيا، وفي البلدان المنخفضة الدخل بشكل أعم، يعتبر وجود قطاع زراعي ديناميكي عاملا رئيسيا في تحقيق نمو قوي وإشراكي، وسيساعد في تخفيف الضغوط التصاعدية على أسعار المواد الغذائية. ومن شأن حدوث ثورة خضراء أفريقية أن يشكل أساسا قويا للنمو وتخفيض أعداد الفقراء في المنطقة.
- المخاطر التي يتعرض لها النمو في البلدان النامية والناشئة عن اضطراب الأسواق المالية وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية تحتاج إلى رصد دقيق واستجابات ملائمة في إطار السياسات، بما في ذلك انتهاج سياسات مالية ونقدية حصيفة، وإنشاء شبكات أمن جيدة التوجيه، حسبما يكون ذلك ضروريا، لتخفيف أثر زيادات الأسعار على الفقراء.

## 2. تحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية البشرية

- يجب إسراع خطى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية البشرية. وسيطلب هذا الالتزام بتقديم مزيد من الموارد، بما في ذلك زيادة المساندة المقدمة من المانحين، للبرامج الرئيسية في مجال التعليم والرعاية الصحية – على سبيل المثال مبادرة المسار السريع في مجال التعليم، وتعزيز الأنظمة الصحية، ومكافحة الملاريا.
- غير أن المزيد من الإنفاق على برامج التعليم والرعاية الصحية ليس الحل الوحيد. إذ لا يقل عن ذلك أهمية نوعية الإنفاق والمساواة في توزيعه. ويعتبر تحسين نظام الإدارة، وتقوية آليات المساءلة، والإدارة السليمة للنفقات أمورا جوهرية لتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية وتحسين إمكانية حصول السكان الفقراء والمحرومين عليها.
- هناك حاجة إلى تركيز أقوى على مكافحة سوء التغذية، خاصة بين الأطفال، لمساندة تحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية البشرية.
- يجب أن تراعي السياسات والبرامج الصلات القوية القائمة بين نتائج التعليم والرعاية الصحية، والتغذية، والعوامل البيئية – المياه والصرف الصحي، والتلوث، وتغير المناخ.

## 3. دمج التنمية واستدامة البيئة

- يتعين دمج استدامة البيئة في العمل الإنمائي الأساسي، مع تعظيم أوجه التكامل بينهما. وتتطلب إدارة البيئة ودمجها في برنامج عمل التنمية تعزيز القدرات المؤسسية في البلدان النامية، بما في ذلك بناء قدرات المؤسسات ذات الصلة وتحسين السياسات مثل سياسات حقوق الملكية والموارد الطبيعية.
- بالنسبة للبلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية، تعتبر الإدارة السليمة للموارد حاسمة الأهمية لتحقيق النمو المستدام. ويمكن لنوعية إدارة الاقتصاد الكلي ونظام إدارة الحكم أن تحدد ما إذا كانت الثروة المتحققة من الموارد ستكون مصدرا للتنمية أو مساهما في "لعنة الموارد". وقد وضعت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أساسا جيدا لتحسين التعاون الدولي لمساندة إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة وشفافية.
- سيتطلب تخفيض انبعاثات الكربون تمويلا ونقلا للتكنولوجيا لمساندة التحول إلى النمو الذي تنتج عنه كميات منخفضة من الكربون في البلدان النامية. وهذه المساندة يجب ألا تحول الموارد عن البرامج الإنمائية الأخرى.
- ستحتاج البلدان النامية أيضا إلى مساندة في مجال التكيف مع تغير المناخ، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لها نظرا لأنها أشد تعرضا لآثار هذا التغير. وبالنسبة للبلدان الفقيرة، تعتبر أفضل طريقة للتكيف هي التنمية – عن طريق تنويع اقتصاداتها، وتعزيز بنيتها الأساسية، وتطوير أنظمتها الصحية، والحد من انتشار الأمراض الحساسة للمناخ مثل الملاريا والإسهال.

## 4. زيادة المعونات وزيادة فعاليتها

- هذا هو أوان الوفاء بالالتزامات بتقديم المعونات لمساندة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. إذ يتعين على المانحين إسراع خطى تقديم المعونات من أجل الوفاء بالتزاماتهم.

ويلوح في الأفق قصور كبير إذا استمرت الاتجاهات الحالية للمساعدات الإنمائية الرسمية؛ وسيضر القصور بشكل خاص بالبلدان الفقيرة والدول الهشة التي تتيح فرصا واعدة لزيادة المعونات بفضل جهودها الإصلاحية.

- يبشر نظام المعونات المتغير، بما في ذلك المصادر الجديدة للمعونات وأساليب تقديمها، بتوفير الزيادات التي تمس إليها الحاجة في الموارد ويخلق فرصا للتجريب والابتكار في تمويل عملية التنمية. ولكنه يشكل أيضا تحديات جديدة في مجال فعالية المعونات واتساقها. ويجب استغلال الفرصة التي يتيحها منتدى أكرا الرفيع المستوى الذي سيعقد في سبتمبر 2008 لمعالجة الأبعاد الديناميكية الجديدة لبرنامج تحقيق فعالية المعونات.
- تخلق زيادة التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية فرصا لحفز وتعزيز تقديم المزيد من رؤوس الأموال الخاصة لمساندة التنمية، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص.
- سيتعين على المقترضين والدائنين توجيه اهتمام لاعتبارات استدامة (القدرة على تحمل أعباء) الديون للحيلولة دون العودة إلى تراكم الديون غير المستدامة في أعقاب انتهاء عمليات تخفيف أعباء الديون.

## 5. حشد إمكانات التجارة لتحقيق نمو قوي وإشراكي ومستدام

- يجب على المجتمع الدولي أن يستهدف تحقيق نتائج ناجحة في جولة مفاوضات الدوحة التجارية في عام 2008. ويتيح ارتفاع أسعار المواد الغذائية حاليا فرصة للتحرك نحو كسر الجمود فيما يتعلق بتحرير التجارة في المنتجات الزراعية.
- يجب زيادة المعونات من أجل التجارة؛ فالى جانب الإصلاحات التي يجب إجراؤها وراء الحدود في الخدمات الرئيسية ذات الصلة بالتجارة، يمكن لزيادة المعونات مساعدة البلدان الفقيرة على الاستفادة من الفرص التجارية، مما يشجع على تحقيق العولمة الأكثر إشراكا.
- يمكن للسياسة التجارية تسهيل نقل التكنولوجيات الصديقة للبيئة عن طريق إزالة الحواجز أمام التجارة في المنتجات والخدمات البيئية.

## 6. تعزيز المساندة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية لتحقيق التنمية الإشرافية والمستدامة

- للمؤسسات المالية الدولية دور حاسم الأهمية يمكن أن تلعبه في مساندة هذا البرنامج المترابط لتحقيق التنمية واستدامة البيئة من خلال خدمات التمويل والمعارف والتنسيق التي تقدمها. في إطار نظام مالي وإئمائي دولي أكثر تعقيدا، ستزداد أهمية دور التنسيق والتعزيز الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية، حتى مع تناقص دورها التمويلي النسبي.
- على المستوى القطري، يتعين على المؤسسات المالية الدولية أن تكيف مشورتها وأدواتها وخدماتها لتلائم الاحتياجات المتزايدة التمايز للبلدان الأعضاء فيها، بما في ذلك التركيز القوي على البلدان المنخفضة الدخل، والدول الهشة، وتجمعات الفقراء داخل البلدان المتوسطة الدخل لمساعدة "أدنى بليون" شخص على النمو والارتباط بالاقتصاد العالمي.
- كما يتعين على المؤسسات المالية الدولية أن تكيف استراتيجياتها لتستجيب للأهمية المتزايدة للسلع العامة العالمية والإقليمية، مثل مكافحة تغير المناخ، من خلال المشورة، والإجراءات التدخلية المباشرة، والعمل مع الشركاء الآخرين في التنمية ومع القطاع الخاص.